

٢٠٢٥/١٢/٢٧

الاستثمار

وزير الاستثمار والتجارة الخارجية

رقم ٢٣ | المصلحة ٢٠٢٥

في شأن استمرار فرض رسوم عادل على بعض الاعمال التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير والمدبرات،
وacci القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الاستثمار والتجارة التجارية،
وعلى هزار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠٢١ بتشكيل الحكومة،
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٧٨ لسنة ٢٠٢١ بتنظيم وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية،
وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٧٠ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار لائحة التراخيص الممنوعة لاستيراد التموين رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ولظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة،
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٦ في شأن صدور مرسوم صادر على بعض الاعمال التجارية إلى المناطق الحرة،
وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٢ لسنة ٢٠٢١ في شأن استمرار فرض رسوم عادل على بعض الاعمال التجارية،
وعلى مذكرة السيدة المحكورة رئيس قطاع العلاقات والتجارة الخارجية الملحقة،
٢٠٢٥/٢/١٢.

الاستثمار

(المادة الأولى)

يستمر فرض رسوم عادل على الاعمال التجارية الواردة في الجدول التالي، على أن تتحققون الرسم وفقاً لما هو موضح قرارات بكل منها:

البلد المصدر (البلد)	البلد المستورد (البلد)	شكل ومبروش التالك
١٢٠٠	من البلد ٢٥٢٦	مبسوغ (بودرة) التالك
٥٠٠	من البلد ٢٥٢٦	برودة التالك لاذقة التهوم (٥٠ ميكرون فأقل)
٤٠٠	من البلد ٢٥٢٦	لخام المكوايل
١٠٠	من البلد ٢٥٠٦	مكتل خام الفلسبار
٤٠٠	من البلد ٢٥٢٩	مجروش أو مسحوق خام الفلسبار
١٠٠	من البلد ٢٥٢٩	بلوكات الرخام الخام أو المشتب لتشذيبها أولياً
١٠٠	٢٥١٥,١١	بلوكات الجرانيت الخام أو المشتب لتشذيبها أولياً
٤٠٠	٢٥١٦,١١	الرمال
٢٠٠	٢٥٠٠,٥	

(المادة الثانية)

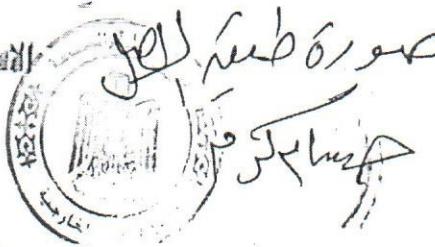
لا يسري هذا الرسم على الرسائل المصدرة إلى المشروعات الإنثوية المقاومة في المناطق الحرة داخل جمهورية مصر العربية، وهي حدود المحكميات التي تولى عليها الويني العامة للاستثمار والتجارة،
(المادة الثالثة)

على الجهات المختصة لتنفيذ هذا القرار، وينشر في الوقائع المصرية، ويعمل به لمدة عام اعتباراً من تاريخ التهاء العمل بالقرار
الوزاري رقم ١٠٢ لسنة ٢٠٢١ المشار إليه.

وزير

الاستثمار والتجارة الخارجية

ج. شuben الطيب



الاستثمار

أشرف